آثـار الفسـاد -مقاربات متعددة

The effects of corruption -Multiple approaches-

خليفة مـوراد *

جامعة الحاج لخضر -باتنة1

kmourad38@yahoo.fr

تاريخ الإيداع:2022/11/24 | تاريخ المراجعة:2023/01/19 | تاريخ القبول:2023/01/22

ملخص:

نحاول من خلال هذا المقال إبراز أهم الأثار التي يمكن أن يرتبها حدوث الفساد وانتشاره، ومدى أهمية ذلك. حيث نتطرق في هذا المقال إلى أهم الأثار التي يمكن أن يخلفها الفساد، على تعددها وتنوعها على المستويين الوطني والدولي؛ من خلال عدة مقاربات؛ سياسية، واقتصادية، واجتماعية. وعلى اعتبار أن الفساد ظاهرة ممتدة، فمن المنطقي أن تكون لأثاره أبعادا دولية، لذلك رأينا من المناسب التطرق لها في هذا السياق من زاوية العلاقات الدولية ببعديها السياسي-الديبلوماسي والاقتصادي-التجاري، فضلا عن إبرازنا لهذه الأثار من زاويتي التنمية والاستثمار.

لنخلص في الأخير إلى أن تحديد أثار الفساد يساعد على وضع السياسات الكفيلة بإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها،

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ الأثار؛ القانونية؛ السياسية؛ الإدارية؛ الاقتصادية؛ الاجتماعية-الثقافية؛ الأثار الدولية

Abstract:

Through this article, we are trying to highlight the most important effects that the occurrence and spread of corruption can cause, and the extent of its importance.

In this article, we discuss the most important effects that corruption can have, despite their multiplicity and diversity at the national and international levels. Through several approaches; political, economic, and social. Considering that corruption is an extended phenomenon, it is logical that its effects have international dimensions, so we thought it appropriate to address it in this context from the angle of international relations with its political-diplomatic and economic-commercial dimensions, as well as highlighting these effects from the angles of development and investment.

Finally, let us conclude that identifying the effects of corruption helps to develop policies to find appropriate solutions and treatments for it.

Keywords: corruption; Archaeology; legal; political; administrative; economic; socio-cultural; Antiquities International

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

يعد الفساد من الظواهر المدمرة التي يجب معالجتها للحد منها، وحماية المجتمعين الوطني والدولي من آثارها، لكن فعالية هذه المعالجة وشموليتها تتطلب معرفة الأثار الداخلية والخارجية التي يرتبها حدوثه وانتشاره؛ فتصنيف هذه المتغيرات إذن على مستويين وطني ودولي

إن تفاقم ظاهرة الفساد تترتب عليه العديد من الأثار، لذلك يجد المهتم بالبحث في موضوع الفساد تنوعا وتباينا في الأثار التي رصدها الباحثون والمهتمون، ومرد ذلك أن الفساد من الظواهر الاجتماعية المعقدة؛ فهي نتاج لمجموعة من الأسباب المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها، وبالتالي ترتب العديد من الأثار على هذا النحو من التعدد والتنوع وبالتالي التعقيد ، فمنها ما يتعلق بالجانب السياسي، ومنها ما هو مرتبط بالشق الاقتصادي، ومنها ما هو ملازم للجانب الاجتماعي، ومنها ما له بعدا دوليا يؤثر على العلاقات الدولية بمختلف أبعادها،

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي يطرحها موضوع المقال تدور بالأساس حول طبيعة الأثار التي تترتب عن حدوث الفساد و انتشاره؟ ومدى أهمية إبرازها في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته؟

وللإجابة على الإشكالية، رأينا أنه من المناسب أن نتطرق في هذا المقال لـ: "أثار الفساد"، من خلال مقاربات متعددة على تنوعها؛ في مطلبين؛ نتطرق في الأول؛ لأثار الفساد على المستوى الوطني انطلاقا من الأثار على المستوى السياسي وبيان مظاهرها التي تتجسد أساسا في فقدان الثقة في العملية الديمقراطية أو ضعفها، ثم الأثار على المستوى الاقتصادي ومكامنها سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الإيرادات والإنفاق العامين، قبل أن نقوم ببيان الأثار على المستوى الاجتماعي، فيما نتطرق في الثاني؛ لأثار الفساد على المستوى الدولي بمختلف أبعادها؛ سواء تعلق الأمر بالعلاقات الدولية وموضوعاتها، أو التنمية والاستثمار ومكامنهما ، وذلك وفق الخطة التالية:

مقدمة.

المطلب الأول: آثار الفساد على الصعيد الوطني

المطلب الثاني: أثار الفساد على الصعيد الدولي

الخاتمة.

المطلب الأول: آثار الفساد على الصعيد الوطني

يعد الإسراع في رفع معدلات التنمية بمختلف أبعادها؛ من الأهداف الأساسية للدول، وتحاول تجسيد ذلك من خلال تنفيذ خطط وبرامج معدة سلفا لتحقيق هذا الغرض؛ لكن الفساد كظاهرة إجرامية يشكل عبئا على عاتق الدول، نظرا لنتائجه المكلفة على مختلف مناحي الحياة، ذلك أن صور الإجرام المختلفة والفساد واحد منها تكلف المجتمع الكثير على مستوى مختلف المجالات، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية [1].

لبيان أهم الأثار المترتبة عن الفساد على المستوى الوطني، نقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، نستعرض في الأول منها أثار الفساد على المستوى السياسي، فيما نتناول في الثاني أثار الفساد على المستوى الاقتصادي، في حين نستعرض أثار الفساد على المستوى الاجتماعي في الفرع الثالث، وذلك وفقا لما يلي:

[1] السيد علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، ط، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 173.

الفرع الأول: آثار الفساد على المستوى السياسي

يبرز الأثر المدمر للفساد على المستوى السياسي بما يخلفه على مستوى القمة على الخصوص، إذ يؤدي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية إن لم تكن هناك مساع وجهود للقضاء عليه بشكل كلي، وذلك بسبب استبداد الحكام الفاسدين وما يخولونه لأنفسهم من سلطات، حيث قد يجعلون الحكم حكرا عليهم وعلى أفراد أسرهم، أو بتقلد هؤلاء للمناصب المهمة التي تتيح لهم الكسب غير المشروع، وكذلك بسبب سيطرة مرتكبي هذا النوع من جرائم الفساد على العملية السياسية وإفسادها عن طريق رشوة وابتزاز أصحاب القرار السياسي في الدولة، فضلا عن اختراق الأحزاب السياسية للوصول للسلطة للحفاظ على مصالحهم، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية[1]، وبالتالي تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب تراجع دور الأحزاب السياسية وإضعاف قوة المعارضة أمام سطوة وهيمنة الحزب الحاكم، والذي في الغالب يحكم باسم شعبية زائفة تعتمد على تزوير الانتخابات ، وهو الأمر الذي يجعل من مبدأ التداول على السلطة مسألة موقوفة التفعيل[2].

فالفساد يلعب دورا مهما في هدم النظام السياسي للدولة التي ينتشر فيها، ذلك أن شيوعه يؤدي الى ظهور نوع من الحكومات يصطلح عليه بـ: "حكومات النهب" "الكليبتوقراطيات"، وهي حكومات غالبا ما تأتي بفعل الظروف المشار إليها، وهذا المصطلح السياسي يقصد به حاكم أو مسؤول سياسي كبير يستهدف بالأساس جمع الثروة، وهو يمتلك القوة لتحقيق ذلك، من خلال وجوده في السلطة، فيدعم مثلا بعض المشاريع الفاشلة التي تقدم له مكاسب شخصية[3].

وينظر "الكليبتوقراط" إلى النظام القانوني للدولة على أنه مصدر للأرباح الشخصية، إذ يمكنهم فرض القوانين ومتطلبات التراخيص والرسوم القانونية غير المبررة، كما أن القوانين الإصلاحية الفاعلة غالبا ما يتم استعداؤها من قبل هذا النوع من الحكام، فضلا عن قيام المسؤول القوي في مثل هذا النوع من السلطة بمأسسة النظام السياسي وفق ما يحقق أهدافه، كما يمكن أن يلعب دور ا الذي يسعى إلى تقييد مردود الاقتصاد الوطني لمصلحة أطراف تابعة له، وبالتالي فإن النظام السياسي في الدولة التي تعاني من هكذا حكم يكون هشا[4].

وغالبا ما يعتمد الحكام في مثل هذا النوع من الأنظمة على قوى خارجية لتبوء مناصبهم والمحافظة عليها، وبالطبع فإن هذا الدعم وتلك المساندة لا تتم بدون مقابل، لأن ذلك يقايض مسبقا بحرية الدولة، بخضوعها لتوجهات الدولة المدعمة والمساندة التي تجعل بذلك من هذه الدول كيانات تابعة[5].

الفرع الثاني: آثار الفساد على المستوى الاقتصادي

يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية للدول، حيث يتسبب في تدني مستوى أدائها، فالعديد من الدراسات ذات الصلة أكدت بأن الفساد يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي، بتأثيره في مناخ الاستثمار وتقويض حوافزه، وزيادته

---

[1] نسرين عبد الحميد بنية، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 83-84.

[2] حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر: دراسة مقارنة للدول النامية، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2003، ص 137.

[3] محمود جعفر الحريشاوي، " الفساد الإداري: المفهوم والمحاور والأثار"، المجلة السياسية والدولية بغداد: السنة 3، ع 10، 2008، ص 134.

[4] المرجع نفسه.

[5] حنان سالم، المرجع السابق، ص 138.

في تكلفة المشاريع [1]، خاصة عندما يطلب من أصحابها تقديم رشاوي لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب منهم نصيبا من عائداتها[2].

إن أرقام عوائد الفساد المعلنة من طرف البنك الدولي مقلقة إلى حد كبير، فبحسب تقديرات هذه المؤسسة الدولية، يبلغ المجموع السنوي لعوائد الفساد في الاقتصاد الدولي أكثر من ثماني مليارات دولار، دون احتساب أموال التنمية التي تحول إلى غير غرضها، وأشكال الفساد الصغيرة المنتشرة في الدول النامية.

ومن المؤكد أن حجم الأموال المتحصلة من الفساد أكبر بكثير من الرقم المشار إليه، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار إعادة تدوير تلك العائدات في الاقتصاد عبر آليات غسل الأموال، حيث يقوم مرتكبو جرائم الفساد في المجال الاقتصادي -عن طريق استغلال الثغرات القانونية وإعمال نفوذها السياسي إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة- بالسيطرة على قطاع ما من قطاعات الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله، وذلك باستعمال ما يملكونه من أموال طائلة، فضلا عن قيامهم بالسيطرة على المسؤولين، عن طريق الرشوة أو الابتزاز، كما يتهربون من دفع الضرائب ويشجعون المعاملات غير المشروعة، وهو ما يعيق أداء الحكومات في تنفيذ برامجها وعدم تمكنها من تحصيل الإيرادات العامة[3].

كما يؤدي الفساد إلى انخفاض مداخيل الدولة، بسبب تهريب الأموال إلى الخارج وحرمان الاقتصاد الوطني من استثمارها، وبالتالي إهدار القيمة المضافة التي كان من شأن هذه الأموال أن تقدمها، بما كانت ستتيحه من إمكانيات لحل عديد المعضلات التنموية [4]، وذلك ما يؤدي في النهاية إلى خسائر في المجال الاقتصادي، ويضرب التنمية في الصميم، وهو ما يرتب أثارا مدمرة على مختلف المستويات، نظرا لما للتنمية من أهمية بالغة في بناء الأمم و الارتقاء بالمجتمعات [5].

وفي هذا السياق، يقر باحثون في مجال التنمية بأن الفساد يؤثر على النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد يقول (بيتر أيغن): "إن الفساد هو أحد العقبات الرئيسية للتنمية الناجحة، بل العامل الأكثر تدميرا لها..."[6]، ذلك أنه يؤدي إلى استنفاذ الموارد، كما يسبب اختلالات في البنى الأساسية التي تعتمد عليها التنمية [7]، وهناك دلالات قوية على ذلك، إذا تفحصنا أهم النواحي كالاستثمار، الإيرادات العامة والإنفاق العام، التي تقوض من خلالها التنمية الاقتصادية؛ على ما سيأتي بيانه فيما يلي:

---

[1] زياد عربية بن علي، ما هو الفساد؟: دراسة، ط1؛ حلب: نون4 للنشر والطباعة والتوزيع، 2009م، ص 19.

[2] عبد العظيم عبد الواحد وحسين عباس حسين، "الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق: جامعة القادسية، مج 15، ع 3، 2013م، ص 166.

[3] حنان سالم، المرجع السابق، ص 141.

[4] أركان حيدر عمر الصالحي، غسل الأموال: أثارها الاقتصادية والاجتماعية وموقف الشريعة منها، مجلة العلوم الإسلامية، بغداد: كلية العلوم الإسلامية، ع 14، 2013، ص63.

[5] محمود معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية "دراسة مقارنة بالقانون الإداري"، ط1. عمان: دار الثقافة، 2011م، ص 121.

[6] اللا ولد محمد عمر، "الفساد: ماهيته، صوره، دوافعه، آثاره العامة، سبل الوقاية منه"، (2021/09/22، 1:40):
«http://www.akhbarmauritania.info/component/content/article/71-proin-consectetur-nibh-.html».

[7] المرجع نفسه.

أولا: أثر الفساد على الاستثمار

كما تشير بعض الدراسات إلى أن للفساد أثار سلبية على النمو الاقتصادي، من خلال كونه سببا في انخفاض معدلات الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي [1]، بمساهمته في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة، بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد في كلفتها[2].

فالمستثمرون النزهاء يتجنبون الدول التي يشيع فيها الفساد، لأنهم في مثل هذه البيئة سيضطرون للدفع غير المبرر، حيث ينطوي الفساد -خاصة في صورته (الرشوة)- على ظلم، إذ أنه يفرض ضريبة إضافية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المؤسسات الصغيرة المملوكة للمستثمر المحلي، مما يدفع هذه الاخيرة إلى العمل في القطاع غير الرسمي[3]، أو التوقف عن العمل نهائيا، كما يشوه الاختيار بين الأنشطة التي لها إيرادات نافعة للمجتمع، ويكمن الخطر هنا في كون الضريبة الإضافية بالوصف السابق لا تصب إيراداتها في خزينة الدولة، فضلا عن كونها تضاف إلى أسعار السلع الموردة أو الخدمات المقدمة[4].

ونفس الشيء ينطبق على المستثمرين الأجانب الذين يتهربون من مثل هذه البيئة تفاديا للزيادة في تكاليف الأعمال مما يدفعهم إلى التقليل من الاستثمار في هكذا بيئة، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

كما يخل الفساد بمبدأ المنافسة الذي هو مبدأ محوري بالنسبة للنشاطات بمختلف أنواعها، حيث يتوقف المناخ التنافسي القوي على مدى احترام هذا المبدأ، وما يتيحه ذلك من دخول لشركات جديدة تساهم في نمو اقتصاد الدولة المضيفة وتسهم في جعله تنافسيا، لأنه في الحالة العكسية ستقرر هذه الأخيرة بكل بساطة عدم الدخول إلى دول يطلب فيها من الشركات مثلا دفع الرشوة في كل خطوة من خطوات مسار عملها.

فضلا عن أن العديد من الدراسات بينت أن الكثير من الاقتصادات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد، لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه [5]، وبالتالي فرص التدخل الحكومي فيه محدودة، وهو الأمر الذي يتيح له حرية أكبر للنشاط وتحقيق الأرباح[6].

كما أن هناك الكثير من الدراسات التي بينت أن الفساد الواسع الانتشار يؤخر التنمية ويعمل على توزيع منافعها بشكل غير عادل [7]، وذلك بتعميق التفاوت في الدخول، وفي توزيع الأصول، وسوء الإنفاق الحكومي، وانحياز النظام

---

[1] هاشم الشمري إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط1. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011م، ص 85.

[2] فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري، رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 113.

[3] درويش محمد أحمد، الفساد: مصادره، نتائجه ومكافحته، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2010، ص 68.

[4] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص 121.

[5] سوزان روز أكرمان، "الفساد والحكم الرشيد"، ص 40، (21:15،2021/10/21)، «www.pogar.org/publications »

[6] أحمد مصطفى محمد معبد، الأثار الاقتصادية للفساد الإداري، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012، ص56.

[7] سوزان روز أكرمان وآخرون.، "الاقتصاد السياسي للفساد"، في: "الفساد والاقتصاد العالمي"، (ترجمة: محمد جمال إمام)، ط1، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2000، ص 71.

الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء[1]. لكن عندما يتحقق النمو في دول يوجد فيها فساد فذلك يعني بأن هذا الأخير لم يصل إلى حد تقويض الثوابت الاقتصادية فيها وأن تأثيره لا يزال ضعيفا[2].

هذا، ويمكن للنمو أن يكون سببا للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها[3]. إذ يعمل على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص، وزيادة حاجته إلى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على رخص استيراد المواد الأولية، أو شمولهم بالحماية من المنافسة الأجنبية، أو الدعم المالي بشروط ميسرة، وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط، وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة، مما يجعلهم في وضع يفاضلون فيه بين المشاريع تبعا لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها[4]، فإذا احتاج صاحب صاحب المشروع الخاص مثلا؛ تمويلا أو رخصة استيراد...إلخ، فما عليه إلا أن يدفع لقاء حصوله على خدمة مجانية في الأصل، وإلا بقي مشروعه متعثرا، ويصبح هو في وضع لا يقوى فيه على العمل بصورة صحيحة.

ورغم أن مدفوعات الرشوة يمكن أن تسهل معاملات الأعمال، إلا أن ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو، وتشير البحوث المقارنة إلى أن بيوت الأعمال الأصغر حجما تجد الفساد الممنهج مكلفا، خاصة وأن الحكومات الفاسدة تدفع بالشركات إلى القطاع غير الرسمي، وأن احتمال نجاح المشاريع الانمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد يبقى قليلا، فالمدفوعات غير المشروعة يمكن أن تزيد من تكلفة مشاريع الاشغال العامة وتقلل من جودتها[5].

ثانيا: أثر الفساد على الإيرادات العامة والانفاق العام

تقوم كل دولة بتنظيم كيفية جمع إيراداتها وتحديد آليات صرفها بموجب ميزانية وفق إجراءات معينة تفاديا للتلاعب بالأموال العامة لكن العصابات الناشطة في مجال الأعمال غير المشروعة قد تسيطر على كتلة مالية ضخمة، كان بإمكان الدولة استثمارها في مشاريع التنمية بمختلف أبعادها، كما تحرم الدولة من مصادر أساسية نتيجة الأنشطة الفاسدة، فالفساد يجعل الإيرادات العامة دون المستوى الأمثل، ويجعل الإنفاق العام أكبر مما ينبغي[6].

فالفساد يعمل على تقليل الإيرادات، من خلال تحويل مصادرها والحيلولة دون وصولها إلى خزينة الدولة لاستغلالها فيما يخدم المصالح العامة، والتحويل المشار إليه يصب في جيوب أفراد يسيطرون على مقاليد الأمور في الدولة، الأمر الذي ينعكس على مستوى الخدمات التي من المفترض أن تقدمها الدولة لمواطنيها، ويمكن ملاحظة ذلك خاصة في تهرب الفئات المسيطرة من تنفيذ التزاماتها القانونية، كدفع الضرائب والرسوم الجمركية...إلخ[7]، وتضييع الأموال في المشروعات العامة المقامة على أسس غير سليمة وذات مردودية ضعيفة أو سلبية[8].

---

[1] المرجع السابق، ص56.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص 57

[5] سوزان روز أكرمان وآخرون، "الاقتصاد السياسي للفساد"، مرجع سابق، ص ص 71-72.

[6] يوسف خليفة اليوسف، "دراسة حالة الإمارات العربية"، (ورقة بحث قدمت في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية التي نظمها مركز دراسات دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي أيام 20-23 سبتمبر 2004م)، ط1؛ بيروت: 2004م، ص 589.

[7] المرجع نفسه، ص 590.

[8] منير الحمش، "الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية"، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 28.

كما أن الكثير من الدول تفقد مصادر مالية كبيرة من الإيرادات المالية المستحقة لخزينة الدولة، بسبب الرشاوي التي يتقاضاها القائمون على الشؤون العامة في الدولة، كمقابل لتغافلهم عن إخضاع جزء من الإنتاج أو الدخل أو الواردات للضرائب المستحقة على هذه الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى خسارة الاقتصاد وضياع موارد الدولة، الأمر الذي يزيد من تراكم الديون المحلية، بالإضافة إلى استمرار العجز في الميزانية العامة، ذلك أن قلة الموارد المالية للدولة قد تسهم في خفض الإنفاق العام الذي يمس قطاعات حيوية، وقد يؤدي هذا الوضع إلى الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي و ما يترتب عن ذلك من تزايد حجم الديون وفوائدها[1].

هذا عن علاقة الفساد بحجم الإيرادات، فماذا عن أثر الفساد في إنفاق هذه الايرادات؟

إن غياب الشفافية وعدم سيادة القانون يساعد المسؤولين الحكوميين والفئات المسيطرة في الحصول على رشاوى كبيرة، لذلك نجد أن الدول التي يستشري فيها الفساد تتجه في الغالب إلى الإنفاق في المشروعات التي يسهل فيها جني الرشوة والعمولات[2]، في حين تقلل من الإنفاق في المجالات التي تعود بالنفع العام على شعوبها، وإن التأثير الذي يتركه الفساد على إنفاق الإيرادات يتعدى الرشوة في مشاريع كبرى خاسرة تفتقر للجدوى الاقتصادية، حيث يميل هؤلاء إلى مشاريع وصفقات ذات مردود ضئيل في دفع عملية النمو نحو التطور، إذ يعقدون صفقات ويختارون مشاريع ترفع تكاليفها دون جدوى اقتصادية إلا في حدود قدرتها على إفراز المكاسب الشخصية[3]، ويترتب على ذلك سوء تخصيص الموارد، لأنها توجه نحو أوجه الإنفاق التي لا تحظى بالأولوية من وجهة نظر المجتمع، وفي المقابل يتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة[4].

وبناء على ما تقدم، لا يمكن للدولة أن تمارس سياسة مالية سليمة، وبالتالي تزداد حدة مشكلة العجز الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يعيق النمو[5].

الفرع الثالث: آثار الفساد على المستوى الاجتماعي

لا تقل الأثار السلبية للفساد على المستوى الاجتماعي خطورة عن آثاره على المستويين السياسي والاقتصادي، بل قد تكون أشد تأثيرا[6]، وبالتالي لا يكفي أن تقتصر نظرتنا إلى الفساد على أنه مسألة ذات أبعاد سياسية أو اقتصادية فقط، بل يجب النظر إليه من الزاوية الاجتماعية، كما أن الأثار الاقتصادية تنعكس سلبا على الواقع الاجتماعي لوجود ترابط وثيق بين الجانبين[7].

إن تفشي الفساد وكثرة مرتكبيه، وكسبهم للمنافع نتيجة ممارساتهم، يعمل على تشجيع غير المتورطين على الميل إلى ممارسة أفعال هذه الظاهرة على ضوء ما يلحظونه من المكاسب التي تتحقق للفاسدين، فيكون بذلك للفساد أثارا بالغة على الحياة الاجتماعية، ذلك أن الممارسات الفاسدة تؤدي إلى خلل في القيم الاجتماعية الأصيلة السائدة وإرساء قيم

---

[1] سيد شوربجي عبد المولى، مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، الرياض: جامعة نايف، 2006، ص104.

[2] طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص 38.

[3] هاشم الشمري وإيثار الفتلي، المرجع السابق، ص 91.

[4] المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، س 23، ع 266، 2001، ص 28.

[5] المرجع السابق، ص ص 91-92.

[6] محي الدين توق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ط1، عمان: دار الشروق، 2014، ص 138.

[7] جاسم الذهبي، الفساد الإداري في العراق، مجلة الإصلاح الاقتصادي القاهرة: مركز المشروعات الدولية، ع 13، 2003، ص 9.

جديدة دخيلة على المجتمع، ما يؤدي إلى انهيار القيم الاجتماعية والثقافية بشكل يهدد النسيج الأخلاقي لهذا الأخير، الذي تبدأ فيه الرشوة والعمولة، تأخذ شكلا يصبح مع الوقت نظاما للحوافز في المعاملات اليومية[1].

إن القبول الشائع للفساد يؤدي إلى تشكل صورة عامة عن زعزعة هيبة وسيادة القانون والأخلاقيات القويمة، وما يتيحه ذلك من تفش للإجرام بين أفراد المجتمع، وما يرتبه ذلك من هدم لكيان الأسرة وتفكيك لهان فضلا عن ما تسببه أنشطة الفساد من إهدار لآدمية الإنسان وكرامته [2] في مجتمع تسوده المظالم وتنعدم فيه المعاملات السليمة، ويتسع فيه التفاوت الكبير في توزيع الدخول الذي ينتج عنه تفاوت طبقي يؤدي إلى اختلال في التركيبة الاجتماعية[3]، هذا الأخير الذي غالبا ما يؤدي إلى فقدان الأمن وانتشار العنف[4].

فالفساد يؤدي إلى اتساع الفوارق الطبقية، من خلال استحواذ الأقلية على الثروة ومعاناة الأغلبية من عدم القدرة على إشباع احتياجاتها الأساسية[5]، وتسخير موارد الدولة لتحقيق غايات شخصية[6]، وهو ما يؤدي إلى زيادة التفرقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتوليد شعور بالظلم لدى شريحة واسعة منه، نتيجة إحساسها بعدم حصولها على حقوقها، وهو ما ينعكس في عدم رضى المواطنين وعدم الثقة في السياسات الحكومية، وبالتالي عدم قيامهم بالتزاماتهم تجاه دولتهم، مثل عدم دفعهم للضرائب والتهرب منها، وعدم المحافظة على المرافق العامة[7].

كما يؤدي الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون، وعدم احترامه من قبل المواطنين، والنظر إليه على أساس أنه يحمي فئة معينة [8]، ما يؤدي إلى شيوع القيم السلبية وترسخها في المجتمع [9].

فضلا عن تسبب تفشي الفساد في المجتمع إلى تراجع مستويات الرفاه الاجتماعي، وزيادة الفقراء والمهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وبالمقابل نمو الفئات المتنفذة والثرية مما يوسع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية [10].

المطلب الثاني: أثار الفساد على الصعيد الدولي

الفساد ليس ظاهرة محلية لصيقة بالأنظمة السياسية أو الدول فقط –كما سبق وأن أشرنا-، فقد يكون الفساد عابرا للحدود ومصدره قد يكون الأنظمة السياسية أو الدول، كما قد يكون مصدره شركات متعددة الجنسيات ومنظمات حكومية وغير حكومية.

---

[1] هاشم الشمري وإيثار الفتلي، المرجع السابق، ص 99.

[2] فايزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001، ص ص79-80.

[3] جاسم الذهبي، المرجع السابق، ص 9.

[4] عادل الكردوسي وعبد الجواد محمد، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، القاهرة: مكتبة الأدب، 2005، ص ص 119-121

[5] حنان سالم، المرجع السابق، ص 142.

[6] قيس المؤمن وآخرون، التنمية الإدارية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص 64.

[7] فارس رشيد البياتي، الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية: معالجات نظرية، عمان: آيلة للنشر والتوزيع، 2009، ص 52.

[8] المرجع نفسه.

[9] هدى متكيس، الشروط السياسية للتنمية: خبرة دول الجنوب، (ورقة بحث قدمت في ندوة الفساد والتنمية، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح سالم)، سالم)، ط1، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999م، ص 30.

[10] المرجع السابق، ص53.

والفساد على المستوى الدولي ظاهرة تمتد للتقويض من موثوقية الدولة في المجتمع الدولي، كما أنها تضعف إمكانياتها الاقتصادية ومركزها السياسي بين الدول، وتكمن خطورة الفساد على هذا المستوى، خاصة مع سرعة انتشاره في قدرته على تهديم العلاقات الخارجية للدول وزعزعة ثقة الحكومات فيما بينها، فالدولة التي ينتشر فيها الفساد تفقد مصداقيتها وثقة الدول الأخرى فيها، وقد يصل الأمر إلى حد عزلها دوليا، مما قد يؤدي بها إلى التبعية لدول أخرى سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية والتجارية...إلخ.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن للفساد قدرة تدميرية على مستوى ركائز التنمية، وذلك من خلال تقويض جهود وقدرات الدول في خطط التنمية الاقتصادية والبشرية على حد سواء، كما أن للفساد آثار سلبية على التنمية المستدامة والاستثمارات الأجنبية، إذ أن الفساد يقلل من حوافزها ويدفعها لتأخذ وجهة أخرى، كما يؤدي الفساد إلى تشويه التجارة الدولية، فهو يتسم بأنه مدمر للغاية ويستطيع أن يخلق اضطرابات في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية[1].

بهدف بيان الأثار السلبية للفساد على الصعيد الدولي بشيء من التفصيل نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الأول أثر الفساد على العلاقات الدولية من النواحي السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتبادلات التجارية، وفي الثاني نتناول أثار الفساد على التنمية بمفهومها الشامل والاستثمارات الأجنبية.

الفرع الأول: أثر الفساد على العلاقات الدولية

يرتبط انتشار الفساد أو النجاح في ضبطه في معظم المجتمعات بمدى اقامة حكم القانون، فضلا على ارتباطه بمدى كونه (الفساد) عنصرا أساسيا في مكونات الثقافة الاجتماعية، من هنا كانت الملازمة ما بين الفساد والجريمة ومخالفة القانون بصورة عامة.

لكن مساوئ الفساد لا تقتصر على تعطيل حكم القانون فحسب، بل تكاد تطال كافة جوانب الحياة بمختلف أبعادها، حتى أن هذه المساوئ أصبحت تؤثر بصورة سلبية في العلاقات الدولية، وهو ما دفع بأعضاء المجتمع الدولي إلى اللجوء إلى المواثيق والآليات التي تساعد على ضبط الظاهرة والحد من انتشارها.

من الأمور التي لا يختلف عليها دارسو القانون الدولي والعلاقات الدولية، هو أن المجتمع الدولي المعاصر يضم دولا بينها فوارق على العديد من المستويات، مثل النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ، وانعكاسا لهذه التباين نجد أن كل دولة وهي بصدد تنفيذ سياساتها وبرامجها الخاصة التي تتبناها في إدارة شؤونها، تتفاوت من حيث مستويات التقدم في تنفيذ هذ البرامج والسياسات، حيث نجد من بين هذه الدول من وصلت إلى مستوى متقدم في جميع النواحي، بينما نجد دولا أخرى تعاني بدرجات متفاوتة من الظواهر السلبية التي تظهر داخل مجتمعاتها، بسبب فشل الدولة في تنفيذ سياساتها وبرامجها.

ونتيجة لما سبق، يتسم عالمنا المعاصر بأشكال عديدة من عدم التكافؤ في التنمية بمختلف أبعادها، ويرجع ذلك إلى عوامل تتعلق بأسس المجتمع والدولة نفسها؛ إذ أن تخلف الدول وتقدمها يرتبط بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالنظام القانوني الداخلي للدولة وبالنظام القانوني الدولي[2].

---

[1] سري محمود صيام، "المواجهة التشريعية للفساد ومواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية"(ورقة بحث قدمت في الندوة العلمية حول النزاهة ومكافحة الفساد التي نظمت بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، الرياض: 3-2012/6/5م، ص ص 3-4.

[2] المرجع نفسه، ص4.

فإذا كانت الدول المتقدمة تتسم ببناء اقتصادي قوي، ويتجه اهتمامها إلى رفع مستوى التنمية للوصول إلى مستوى متقدم من المعيشة على الرغم من وجود قدر معين من الفساد فيها، فإن الدول غير المتقدمة تعاني من ظواهر عديدة تعيق تقدمها وتطور مجتمعاتها، ومن أبرز هذه الظواهر -خاصة الإجرامية منها- جرائم الفساد التي باتت تنخر مؤسساتها العمومية والخاصة على حد سواء، مما يؤثر ليس فقط على المستوى الداخلي لتلك الدول، بل أنه من الممكن أن تتعرض العلاقات الدولية إلى مخاطر ويهدد الأمن والسلم الدوليين، باعتبار أن العلاقات الدولية تتداخل فيها الكثير من الأمور الاقتصادية، والتجارية، والاقتراض الخارجي، وما تحتاج إليه الدولة لتوفير احتياجات التنمية[1].

ولما كان الفساد ظاهرة لا يمكن حصرها في مجال واحد، وبالتالي فإن أثاره السلبية تمس كل المجالات التي ينتشر فيها، فإن العلاقات الدولية في كافة المجالات لا يمكن أن تكون بمنأى عن هذه الأثار، وبذلك تعتبر جرائم الفساد من الوقائع التي تؤثر في الحياة الدولية، فهي تؤثر في العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض، وبين الدول والمؤسسات والشركات الدولية، ولعل أهم العلاقات التي يؤثر فيها الفساد هي العلاقات السياسية والدبلوماسية بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية، والتي سنقوم ببيانها على النحو التالي:

أولا: أثر الفساد على العلاقات السياسية والدبلوماسية

إن ارتباط الدول من خلال العلاقات السياسية والدبلوماسية يمهد لها الدخول في علاقات اقتصادية وتجارية واجتماعية وثقافية...إلخ، ذلك أن العلاقات السياسية والدبلوماسية تتضمن مجموعة من الأهداف السياسية التي تسطر من خلالها الدولة إستراتيجيات التعاطي مع الدول الأخرى، بهدف حماية مصالحها وأمنها القومي ورخائها الاقتصادي، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التعاون السلمي تجسيدا لمبدأ الارتباط والتكامل[2]، لأن العلاقات السياسية والدبلوماسية التي هي إحدى أدوات تجسيد السياسة الخارجية للدول.

وبما أن الفساد ظاهرة إجرامية لا يخلو منها أي مجال، فمن المنطقي أن يكون للفساد أثر سلبي على علاقات الدولة السياسية منها والدبلوماسية؛ لأنه يسئ إلى السمعة الدولية للدولة، وهكذا يؤثر في علاقاتها الخارجية[3].

فالفساد قد يؤدي بالدولة لأن تكون تابعة لدولة أخرى، كما قد يؤدي إلى قطع العلاقات مع دول أخرى، كما يؤثر الفساد في مدى مشاركة الدولة في القضايا الدولية نتيجة الاضطرابات السياسية والإستراتيجية التي يمكن أن يسببها لها، وهذا ما سنبينه؛ من خلال تناول الفساد كسبب من أسباب التبعية السياسية وقطع العلاقات الدبلوماسية في فقرة أولى، وتناول الفساد كسبب من أسباب الاضطرابات السياسية والإستراتيجية في فقرة ثانية. وفق ما يلي:

I - الفساد كسبب من أسباب التبعية السياسية وقطع العلاقات الدبلوماسية

من النتائج المحتملة لممارسة الدولة لأي نوع من أنواع الفساد الذي يدخل في نطاق انتهاكات حقوق الإنسان، أو انتهاك أحكام المعاهدات الدولية، أو أي ممارسة قد يرى فيها المجتمع الدولي صورة من صور الفساد، قد تعرضها لعقوبات تتراوح بين قطع العلاقات الدبلوماسية وصولا إلى الحصار الاقتصادي والعسكري، وهو ما له الأثر البالغ على

---

[1] أحمد طه أبو العلا، مبدأ التميز التعويضي للدول النامية في القانون الدولي للتنمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 1992، ص ص 623-629.

[2] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 25.

[3] المرجع نفسه.

علاقاتها مع العالم الخارجي، إذ ينتج عن ذلك عزلها عن المجتمع الدولي[1]، فضلا عن إمكانية تعرضها إلى تدخل خارجي تحت مبررات مختلفة كحماية الأمن والسلم...إلخ، وهو ما يجعل الدولة عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية، وعدم قدرتها على رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وسياستها الخارجية، ذلك أن التدخل المشار إليه سيمس استقرارها واستقلالها السياسي، بسبب ما قد ينجر عنه من تبعية سياسية، وهو ما يؤثر على القرار السياسي للدولة.

والفساد –خاصة السياسي - كثيرا ما يؤدي إلى نشوب نزاعات عنيفة، تساهم الأنظمة الاستبدادية القائمة في استفحالها، هذه الأنظمة التي قد تنهار في ظل الضغوطات المحلية والدولية التي تتعرض لها بهدف القيام بإصلاحات على مستويات مختلفة في ظل افتقارها للشرعية[2].

ويلاحظ أنه بسبب الفساد المستشري في دول القارة الإفريقية مثلا؛ عانت هذه الأخيرة خلال فترات متلاحقة من التبعية السياسية والتدخلات الخارجية، مما أدى إلى إضعاف النظم السياسية لأغلبيتها، وبروز العديد من النزاعات الداخلية المسلحة، والتي كانت محصلتها النهائية أن كثيرا من الدول الإفريقية أصبحت تعاني من عدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي، وقد نتج عن هذه المعوقات أن أصبحت القارة الإفريقية الأكثر فقرا بالرغم من الثروات الوافرة التي تحويها أراضيها[3].

II - الفساد كسبب من أسباب الاضطرابات السياسية والإستراتيجية.

أثبتت الدراسات وجود علاقة وطيدة بين جرائم الفساد والإرهاب والتطرف والعنف الداخلي والدولي، بالإضافة إلى نشاطات المافيا العالمية ودورها في زعزعة الأمن والاستقرار في بعض الدول النامية، ودورها في حدوث الانقلابات السياسية في هذه الدول، من خلال توفير الدعم المالي وتمويل شراء السلاح المطلوب للقيام بالانقلابات، وذلك بالتنسيق والتعاون مع جهات متخصصة في تنظيم وإدارة الصراعات السياسية والإستراتيجية في العالم[4].

بالإضافة إلى وجود علاقة وثيقة بين الفساد والجوسية السياسية والاقتصادية، وتبرز هذه العلاقة من خلال حاجة المخابرات إلى التمويل اللازم لعملياتها حول العالم، ومن ثم تتجه هذه الأجهزة إلى استخدام البنوك أو التهريب لتوجيه الأموال من دول التجميع إلى دول مزاولة العمليات التجسسية، كما قد تستخدم أجهزة المخابرات والتجسس الأموال المهربة في تأسيس شركات وهمية لمزاولة الأعمال غير المشروعة لتمويل نشاطاتها، وتدبير وتنفيذ بعض العمليات التخريبية في الدول المستهدفة، كما قد تستغل بعض الأحزاب السياسية الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات وتزييف العملة في تمويل نشاطاتها ضد نظام الحكم في إطار الصراع على السلطة[5].

---

[1] أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2005، ص 274.

[2] الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008م، ص20، (2021/08/06، 15:20): «www.undp.org-governance»

[3] أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 275.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة الخلاصات المركزة، غسيل الأموال: آثاره وضوابطه ومكافحته، الكويت، السنة 3، الإصدار 5، 2000، ص 5، (2019/03/18م، 23:00): «www.iaigc.org»

[5] المرجع نفسه.

ثانيا: أثر الفساد على العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري

إن التكامل الاقتصادي العالمي زاد من أهمية الفساد كقضية دولية، إذ أنه في ظل العولمة فإن الآثار المحتملة للفساد تكون أكبر، فعندما تكون عمليات التجارة الخارجية تحت إشراف الدولة في كثير من الدول التي تعاني نقصا في ميزان المدفوعات، وتكون الواردات فيها أعلى بكثير من مقدرة الدولة على التصدير، فإنها تقوم بوضع قيود على منح الرخص المتعلقة بالاستيراد، وبالتالي فإنه إذا كانت هذه الرخص الممنوحة أقل من ما يرغب فيه المستوردون، فإنها لا محالة ستكون سببا للفساد كالرشوة والمحسوبية، وعلى قدر المنافع الاحتكارية الممنوحة تكون قيمة الرشوة مثلا[1].

فدرجة الفساد في الدول المستوردة تؤثر على هيكل التجارة للدول المصدرة، وهذا يتجلى في ميل المصدرين الأجانب إلي تقديم الرشوة للمسؤولين الرسميين في الدول المستوردة [2].

ويتجسد تأثير الفساد على المستوى الدولي من خلال تشويهه للتجارة الدولية [3]، وتسهيله ارتكاب الجرائم المنظمة العابرة للحدود، ومن ضمنها الرشوة الدولية، وغسل الأموال، والإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية. بل وصل الأمر إلى السماح في بعض البلدان الصناعية بخصم الرشاوى المدفوعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى المسؤولين في الدول النامية من الضرائب، باعتبارها نفقات مشروعة لتصريف أعمالها، وهذا يعني ذيوع الفساد بين كبار المسؤولين أو صغارهم، حيث أن تفشيه بين الكبار من شأنه أن يقلل فرص التعامل مع فساد الصغار بفعالية [4].

I - أثر الفساد على العلاقات الاقتصادية الدولية

يؤدي الفساد إلى التبعية الاقتصادية والمالية للدول، ويعد هذا النوع من التبعية من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي في الدول التي ينتشر فيها الفساد، والتي تمتاز بفشلها في السياسات الاقتصادية، مما يدفعها إلى أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي من أجل تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال، هذه الأخيرة التي يكون مصدرها الدول والمؤسسات المالية الدولية، لكن بشروط غالبا ما تكون مجحفة في حق الدولة المستدينة[5]، كما أن لهذا الشكل من العلاقات المالية الدولية الدولية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية، مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول[6]، لكن للمساعدات المشار إليها تأثير كبير في إضفاء نوع من التأثير السياسي من قبل الدول المانحة على الدول المستفيدة.

وتستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة، من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات، أو المقاطعة الاقتصادية، ومنع الاستيراد، فضلا عن زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها، حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضائع وهو ما ينعكس سلبا على الدول المصدرة.

---

[1] درويش محمد أحمد، المرجع السابق، ص49

[2] أحمد مصطفي محمد معبد، المرجع السابق، ص 41.

[3] سري محمود صيام، المرجع السابق، ص3.

[4] المرجع نفسه، ص4.

[5] أحمد طه أبو العلا، المرجع السابق ص، 504.

[6] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، إربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010، ص 19.

II - أثر الفساد على العلاقات التجارية الدولية

إن العلاقات التجارية الدولية تقاوم الانغلاق وتشجع التكامل بين الدول، فضلا عن أنها تنعش الحركة التجارية الدولية، وتتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة، بأن تفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة، مما يؤثر على الدواليب الاقتصادية ويشجع التنمية الوطنية، بل ويرقى بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة التجارية العالمية [1].

إن مجالات العلاقات التجارية الدولية واسعة ومتشعبة، ومن خلال ذلك تبرز حركة التجارة العالمية في شتى صورها بقدر ما يلبي حاجة المتعاقدين الدوليين، ومع ذلك فإن مجالات محددة تبقى ركيزة لهذه العلاقات، يقع في مقدمتها البيوع الدولية مع آلية حركة التصدير والاستيراد اللتين ظهرتا كنشاط تجاري مستقل، قد تقوم به جهة مستقلة عن طرفي العقد تستهدف تحقيق الربح التجاري، وبذلك نشأت مكاتب وتأسست شركات لتنفيذ هذه العملية، وهذا ما يصنف ضمن عقود تقديم الخدمات اللازمة لتحقيق غرض التجارة الدولية، إلا أن هذه الفضاءات غالبا ما تكون أدوات لعمليات فاسدة تشوه التجارة الدولية وتخل بمبادئ المنافسة في هذا الميدان.

إن أغلب البيانات المتوفرة بشأن آثار الفساد على العلاقات التجارية الدولية، تتضمن إشارة إلى تشويه المنافسة الدولية وتدفقات التجارة [2]، في حين أن الأهداف العامة لأحكام التجارة الدولية التي تقضي بها منظمة التجارة العالمية، تتمثل في إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وتذليل الفوارق في هذا الشأن فيما بين الدول الأعضاء، غير أن الفساد يزيد من معوقات التجارة ويساهم في نقصانها.

الفرع الثاني: أثر الفساد على التنمية والاستثمار

أولت عصبة الأمم معظم اهتمامها للمسائل المتعلقة بالحروب ومنعها، حيث لم يتضمن عهدها أي التزام للمجتمع الدولي تجاه قضية التنمية، عكس الأمم المتحدة التي لم تهمل هذه القضية، بأن ضمنت ميثاقها العديد من المواد المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي وأنشأت العديد من الوكالات المتصلة بهذا الشأن[3]، حيث بين الميثاق المسؤولية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية في الفصلين؛ التاسع المتعلق بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، والعاشر الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما أوضح الميثاق بأن مقاصد الأمم المتحدة المبينة في الفصل التاسع، تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة، ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة في الفصل العاشر [4].

وقد أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية، ساهمت إلى حد معين في دعم التنمية خاصة في الدول النامية، ونخص بالإشارة هنا اعتبار السنوات العشر (1961م-1970م) بمثابة

---

[1] الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، "التجارة الدولية"، ص2، (2015/01/30م، 17:30): «www.abane.co.uk/b/internationa »

[2] كيمبرلي آن أليوت، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، في: الفساد والاقتصاد العالمي، (ترجمة: إمام، محمد جمال)، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للطباعة والنشر، 2000، ص 267.

[3] محمد الصائغ، دور المنظمات الحكومية في علاج مشاكل القروض الخارجية، مجلة الرافدين للحقوق جامعة الموصل، مج 12 ع 44، 2010، ص 336.

[4] لتفاصيل أكثر راجع: المواد (62-66) من ميثاق الأمم المتحدة.

العقد الأول للتنمية والإهابة بالدول الأعضاء من أجل التعاون ودعم الجهود لدعم عملية التنمية [1]، واعتبار العقد (1971م-1980م) بمثابة العقد الثاني للتنمية [2]. واعتبار العقد (1981م-1990م) بمثابة العقد الثالث للتنمية [3].

إضافة إلى الدور الذي لعبته مؤسسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا المجال في مختلف دوراته ومن خلال أغلب تقاريره، وقد ترجمت جهود الأمم المتحدة في إعمال التنمية في العديد من الوثائق لعل أهمها "إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية" لعام 1986م، الذي جاء فيه: "أن التنمية هي منظومة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية كل سكان العالم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناتجة عنها"[4].،كما أضاف الإعلان: "أنه وبمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحق لكل فرد من أفراد المجتمع الدولي أن يتمتع بنظام اجتماعي دولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا كاملا"[5]، ذلك ان الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في التنمية والمستفيد منها[6].

ولم يغفل إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية النص على أن الدولة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المناسبة لإعمال الحق في التنمية [7]، وفي نفس السياق أكد الإعلان على واجب الدول في التعاون فيما بينها بهدف تحقيق التنمية وإزالة العقبات التي تحول دون تأمينها [8]، فضلا عن إشارته إلى ما يقتضيه إعمال إعمال الحق في التنمية من احترام تام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة [9].

وعليه فإن التنمية وفقا لما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، بالإضافة إلى كونها من الناحية الموضوعية منظومة متكاملة ذات أبعاد متنوعة؛ اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية، فإنها من الناحية الجغرافية ظاهرة ذات بعدين؛ وطني ودولي.

ويتصدى هذا الفرع لبيان أثر الفساد على كل من التنمية والاستثمار على النحو التالي:

أولا: أثر الفساد على التنمية الاقتصادية

---

[1] راجع في ذلك: وثيقة الجمعية العامة. الدورة (16) العادية، الجلسة (1084) العامة، المؤرخة في (19 ديسمبر1961م)، رمز الوثيقة(A/RES/1710(XVI).

[2] راجع في ذلك: وثيقة الجمعية العامة. الدورة (25) العادية، الجلسة (1883) العامة، المؤرخة في (24 أكتوبر1970م)، رمز الوثيقة(A/RES/2626xxv).

[3] راجع في ذلك: وثيقة الجمعية العامة. الدورة (35) العادية، الجلسة (73) العامة، المؤرخة في (05 ديسمبر1980م)، رمز الوثيقة (A/RES/35/56).

[4] الفقرة (2) من ديباجة إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، وثيقة الجمعية العامة، الدورة (41) العادية، الجلسة (97) العامة، المؤرخة في (4 ديسمبر 1986م)، رمز الوثيقة A/RES/41/128.

[5] المرجع نفسه، الفقرة (3).

[6] المرجع نفسه، المادة (1/2).

[7] مرجع سابق، المادة (1/3).

[8] المرجع نفسه، المادة (3/3).

[9] المرجع نفسه، المادة (2/3).

إن التطور الإيجابي في معدلات التنمية الاقتصادية يعد من الأهداف الرئيسية لمختلف دول العالم، لذلك تضع برامج وخطط لتحقيق هذا الهدف، غير أن الفساد غالبا ما يقع حائلا دون ذلك، لأن تفشيه يرتب نتيجتان سلبيتان رئيسيتان، أولهما التطور السلبي لمعدلات التنمية الاقتصادية، وثانيهما عدم التكافؤ في الاستفادة من منافع التنمية.

إلا أن زيادة الاستثمارات على المدى المتوسط في بعض الدول التي تتسم بقدر معين من الفساد، وتحقيقها لمعدلات معينة من التنمية لا ينفي هاتين النتيجتين، بل أن ذلك يعني أن الفساد فيها لم يصل إلى المرحلة التي يؤدي فيها إلى تقويض التنمية الاقتصادية من أساسها. والأكثر من ذلك فإنه في حالات معينة قد تكون التنمية سببا غير مباشر في انتشار الفساد، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة التحول، ذلك أن التنمية تخلق مناخا يمكن استغلاله من طرف المسؤولين ومنفذي البرامج التنموية للاستفادة من المنافع التي تخلقها التنمية [1].

هذا، وتشير بعض الدراسات المقارنة في هذا المجال إلى وجود تناسب عكسي بين مستويات الفساد المرتفعة ومعدل النمو، بمعنى أن تزايد مستوى الفساد يؤدي بالتبعية إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وهكذا يقوض الفساد الكفاءة والرخاء الاقتصادي، تماما كما حدث في دول الإتحاد السوفييتي السابق، وفي دول جنوب شرق آسيا؛ حيث تسبب استشراء الفساد في الأجهزة المصرفية وبورصات الأوراق المالية سنة 1997م في حدوث تباطؤ، فتراجع، فانهيار اقتصادي في تلك الدول، والتي تحولت بسبب ذلك من دول دائنة إلى دول مدينة للمؤسسات المالية الدولية [2]

ثانيا: أثر الفساد على عمليات الاستثمار.

يعتبر الفساد مؤشرا على ضعف الدولة خارجيا، إذ بالإضافة إلى نتائجه السياسية القاسية، فإن من أهم نتائجه الاقتصادية عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار فيها، حيث أنه وبالإضافة إلى تأثير الفساد في الاستثمار المحلي، فإنه يزيد من صعوبة الأمر تأثيره في تراجع الاستثمار الأجنبي، وما يسببه ذلك للدول التي تحتاج لتلك للاستثمارات، بسبب هروب المستثمرين المحليين النزهاء للاستثمار في الخارج وعزوف نظرائهم من الأجانب عن الاستثمار داخل هذا النوع من الدول، ويرجع ذلك كله لارتفاع تكلفة الاستثمار، نتيجة تحمل المستثمر لأعبائه المشروعة من رسوم وغيرها إلى جانب الأعباء غير المشروعة، والتي تتمثل عادة في الرشاوي والهبات، إذ ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها ضريبة إضافية، فضلا عن عما تشكله البيئة الفاسدة من مخاطر على الاستثمار [3].

تؤكد الأبحاث على العلاقة السببية بين زيادة الفساد وتراجع معدلات الاستثمار، حيث يشير أحدها إلى أن: "تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي في الداخل، يشبه تأثير الضريبة فيه، وأنه كلما زاد معدل الفساد زاد التأثير السلبي في

---

[1] درويش محمد أحمد، المرجع السابق، ص 67.

[2] حسنين المحمدي بوادي، المرجع السابق، ص 29.

[3] رحيم حسن العكيلي، الفساد: تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، بغداد: بيت الحكمة، ع 23، 2009، ص84

الاستثمار الأجنبي المباشر"[1]، كما تشير دراسة أخرى إلى أن: "تخفيض الفساد بنسبة 30% من خلال تحسين إجراءات مكافحته سيزيد الاستثمار بنسبة 4%"[2].

وفي ظل انتشار الفساد يفضل المستثمرون الذين ينشطون في مثل هذه البيئة عدم الدخول في استثمارات إنتاجية والاتجاه إلى الأنشطة الخدماتية، فعندما يتوقع المستثمرون عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات المعلنة، وعجز الدولة عن تطبيق القوانين، وأن البيئة الفاسدة هي المسيطر على مفاصل الدولة، فإن كل ذلك يدفع الملتزمون منهم إلى الرغبة في تحقيق أرباح من خلال الاستثمارات الخدماتية كبديل عن الاستثمار الإنتاجي [3]. هذا وتمثل عمليات غسيل الأموال نحو 25% من إجمالي التعاملات في أسواق المال العالمية التي يجد فيها غاسلوا الأموال فرصتهم بإعادة تدوير الأموال دون الاهتمام بالتوظيف الجيد أو بالجدوى الاقتصادية مما يشكل عبئا كبيرا على مناخ الاستثمار [4].

كما تشوه جرائم الفساد الشروط التنافسية المفترضة في المناقصات، حيث تفترض المنافسة توفر المعطيات للجميع، لكن الفساد بطبيعته السرية يجعل المعلومات غير متاحة سوى للذين يدفعون الرشوة أو العمولة، كما أن الحصول على العقود بهذه الطريقة يسهم في زيادة الأسعار وزيادة تكلفة السلعة أو المشروع موضوع التعاقد، وتؤدي جرائم الفساد إلى تمكين الشركات المملوكة للمسئولين أو لذويهم من الحصول على أهم الصفقات في المجال الاستثماري.

الخاتمة:

إن اثار الفساد المشار إليها في هذا المقال من خلال المقاربات المقترحة، متعددة ومتنوعة، وإن كانت تتشابك في كثير من الحالات، إن على المستوى الوطني أو على الصعيد الدولي، وفيما يلي جملة من النتائج التي توصلنا إليها وبالتبعية نورد بعض التوصيات التي نراها مناسبة.

النتائج:

1-أبرز ميزة يمكن ملاحظتها على أثار الفساد هي التعدد والتنوع والتشابك

2-أن أثار الفساد ممتدة فهي لا تقتصر في البعد الوطني

3-إن تحديد اثار الفساد يساعد على وضع السياسات الكفيلة بإيجاد الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة،

4-غياب او قصور التشريعات التي تعالج أثار الفساد يشجع الفاسدين على ارتكاب المزيد من جرائم الفساد

5-تشكل أثار الفساد مخرجات ذات أبعاد متعددة؛ سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تنموية واستثمارية.

6-تعد الأثار الدولية أحد المتغيرات الخطيرة الناتجة عن ارتكاب جرائم الفساد.

التوصيات:

1-يجب أن تكون السياسات المتبناة في سياق قمع الفساد ذات أبعاد متعددة من حيث الطبيعة والمستويات.

---

[1] المرسي السيد حجازي، المرجع السابق، ص30

[2] مروان محيي الدين النصولي، " أثر الفساد في النمو الاقتصادي"، (ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان تحت عنوان المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، 14-16سبتمبر)، بيروت: 1999م، ص ص 187- 196.

[3] عمرو عبد المؤمن، "صور الجرائم الإقتصادية وأثرها على الإقتصاد العالمي والعربي"، (2021/07/02، 22:30): «http://blogs.mubasher.info/node/4843».

[4] المرجع نفسه.

2-اقامة آليات فعالة لمنع وكشف الفساد كسياسة استباقية قبل حدوثه.

3-العمل على رصد الأثار المترتبة عن الفساد إن على المستويين الوطني والدولي؛ لأن ذلك من شأنه المساعدة في سن تشريعات وإقامة آليات تستوعب معالجة أثار الفساد على مختلف الأصعدة والأبعاد

4-جهود الرصد والمكافحة يجب أن تكون من خلال إعمال التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد

5-العمل على معالجة الأسباب كأسلوب وقائي أجدى من الأسلوب القمعي والعلاجي للتصدي لظاهرة الفساد.

6-تشجيع الدول على الانضمام إلى اتفاقية "ميريدا" باعتبارها أهم أساس قانوني يمكن الاعتماد علية لمكافحة الفساد، نظرا لما تتيحه من آليات للتعاون الدولي من شأن إعمالها معالجة مخرجات الفساد.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1-أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2005

2-أحمد مصطفى محمد معبد، الأثار الاقتصادية للفساد الإداري، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012.

3-اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991

4-حسنين المحمدي بوادي، الفساد الإداري لغة المصالح، ط2، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2008.

5-حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر: دراسة مقارنة للدول النامية، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2003.

6-درويش محمد أحمد، الفساد: مصادره، نتائجه ومكافحته، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2010

7-زياد عربية بن علي، ما هو الفساد؟: دراسة، ط1. حلب: نون4 للنشر والطباعة والتوزيع، 2009.

8-سوزان روز أكرمان وآخرون.، "الاقتصاد السياسي للفساد"، في: "الفساد والاقتصاد العالمي"، (ترجمة: محمد جمال إمام)، ط1، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2000.

9-سيد شوربجي عبد المولى، مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية الرياض: جامعة نايف، 2006.

10-السيد علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، ط1، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

11-طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005

12-عادل الكردوسي وعبد الجواد محمد، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، ط1، القاهرة: مكتبة الأدب، 2005

13-فارس رشيد البياتي، الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية: معالجات نظرية وتطبيقية بطريقة الأنظمة التكاملية، عمان: آيلة للنشر والتوزيع، 2009.

14-فايزة الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001

15-قيس المؤمن وآخرون، التنمية الإدارية عمان :دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.

16-كيمبرلي آن إليوت، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، في: الفساد والاقتصاد العالمي، (ترجمة: إمام، محمد جمال)، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للطباعة والنشر، 2000.

17-محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية "دراسة مقارنة بالقانون الإداري"، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

18-محي الدين شعبان توق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2014.

19-منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح والتنمية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.
20-نسرين عبد الحميد بنية، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.
21-هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط1، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.
22- هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، إربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010

ثانيا: المجلات

1-أركان حيدر عمر الصالحي، "غسل الأموال: أثارها الاقتصادية والاجتماعية وموقف الشريعة منها"، **مجلة العلوم الإسلامية**، بغداد: كلية العلوم الإسلامية، العدد 14، 2013.
2-جاسم الذهبي، "الفساد الإداري في العراق: التكلفة الاقتصادية والاجتماعية"، **مجلة الإصلاح الاقتصادي**، القاهرة: مركز المشروعات الدولية، العدد 13، 2003.
3-جعفر جبر محمود الحريشاوي،" الفساد الإداري: المفهوم والمحاور والأثار"، **المجلة السياسية والدولية**، بغداد: السنة 3، العدد 10، 2008م.
4-رحيم حسن العكيلي، "الفساد: تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته"، **مجلة دراسات قانونية**، بغداد: بيت الحكمة، العدد 23، 2009.
5-عبد العظيم عبد الواحد وحسين عباس حسين، "الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته"، **مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية**، العراق: جامعة القادسية، مج 15، ع 3، 2013
6-محمد يونس الصائغ، "دور المنظمات الحكومية في علاج مشاكل القروض الخارجية"، **مجلة الرافدين للحقوق**، العراق: جامعة الموصل، المجلد 12 العدد 44، 2010.
7-المرسي السيد حجازي، "التكاليف الاجتماعية للفساد"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 23، العدد 266، أفريل 2001.

ثالثا: الملتقيات

1-سري محمود صيام، "المواجهة التشريعية للفساد ومواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية"(ورقة بحث قدمت في الندوة العلمية حول النزاهة ومكافحة الفساد التي نظمت بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، الرياض: 3-2012/6/5
2- مروان محي الدين النصولي، " أثر الفساد في النمو الاقتصادي"،)ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان تحت عنوان المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، 14-16سبتمبر)، بيروت: 1999
3- هدى متكيس، "الشروط السياسية للتنمية: خبرة دول الجنوب"، (بحث قدمت في ندوة الفساد والتنمية، تحرير مصطفى كامل السيد)، ط1، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999
4-يوسف خليفة اليوسف، دراسة حالة الإمارات العربية، (ورقة بحث قدمت في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية أيام 20-23 سبتمبر 2004م)، ط1، بيروت: 2004

رابعا: الرسائل الجامعية

1-أحمد طه أبو العلا، مبدأ التميز التعويضي للدول النامية في القانون الدولي للتنمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 1992.

2- فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري، رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2007 .

خامسا: الوثائق الأممية

1-ميثاق الأمم المتحدة.

2-إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، وثيقة الجمعية العامة، الدورة (41) العادية، الجلسة (97) العامة، المؤرخة في (4 ديسمبر 1986م)، رمز الوثيقة A/RES/41/128.

3-وثيقة الجمعية العامة. الدورة (16العادية)، الجلسة (1084)العامة، المؤرخة في (19 ديسمبر1961م)، رمز الوثيقة A/RES/1710(XVI).

4-وثيقة الجمعية العامة. الدورة (25) العادية، الجلسة (1883) العامة، المؤرخة في (24 أكتوبر1970م)، رمز الوثيقة A/RES/2626(xxv).

5-وثيقة الجمعية العامة. الدورة (35)العادية، الجلسة (73) العامة، المؤرخة في (05 ديسمبر1980م)، رمز الوثيقة A/RES/35/56.

سادسا: المو اقع الالكترونية

1-حي غني النجار، "الأثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي"،« www.aigate.net/article»، تاريخ الاطلاع (2013/06/06، 17:38).

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة الخلاصات المركزة، غسيل الأموال: آثاره وضوابطه ومكافحته، الكويت، السنة 3، الإصدار 5، 2000م، ص 5،«www.iaigc.org» ، تاريخ الاطلاع (2019/03/18م، 23:00).

3-الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، "التجارة الدولية"، ص2،-www.abane.co.uk/b/international- « marketing/international-marketing-009.pdf»تاريخ الاطلاع (2015/01/30م، 17:30).

4-اللا ولد محمد عمر، "الفساد: ماهيته، صوره، دوافعه، آثاره العامة، سبل الوقاية منه"،«http://www.akhbarmauritania.info/component/content/article/71-proin-consectetur-nibh-.html » تاريخ الاطلاع (2021/09/22، 1:40).

5-سوزان روز أكرمان، "الفساد والحكم الرشيد"، ورقة مناقشة رقم 3، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، 1997م، ص 40، «www.pogar.org/publications» تاريخ الاطلاع (2021/10/21م،21:15).

6-عمرو عبد المؤمن، "صور الجرائم الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد العالمي والعربي"، «http://blogs.mubasher.info/node/4843». تاريخ الاطلاع (2021/07/02، 22:30):

7-الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008م، ص10، «www.undp.org-governance» تاريخ الاطلاع (2021/08/06، 15:20)).